



جامعة المنصورة
كلية التربية



تصور مقترح لتفعيل الدمج التعليمي لذوى الاحتياجات الخاصة فى فلسطين

إعداد

فاطمة جميل عبد الله عواد
(مديرة مدرسة)

إشراف

أ.د/محمد إبراهيم مطر
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د/مجدي صلاح طه المهدي
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية – جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٨ – أكتوبر ٢٠٢٤

تصور مقترح لتفعيل الدمج التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين

فاطمة جميد عبد الله عواد

تمهيد

يشكل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس النظامية نسبة وجب تسليط الضوء عليها من حيث الاهتمام بها وتذليل الصعاب امام تلقيهم حقهم في الخدمات التربوية الشاملة في المدارس اسوة بأقرانهم من الطلبة العاديين، ليس من باب التعاطف الانساني والاجتماعي بل من باب الحقوق التي نادى وتنادى بها حقوق الانسان، فالمجتمعات الراقية هي تلك التي تتوق الى تحقيق تعليم شامل لمختلف فئات الطلبة بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

فالطفل ذو الاحتياجات الخاصة بغض النظر عن طبيعة اعاقته يعتبر طفلاً في الدرجة الأولى ومعاقاً بالدرجة الثانية فهو لا يختلف عن باقي الاطفال من حيث اشباع حاجاتهم كأطفال، فالأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة يشبهون الاطفال العاديين اكثر مما يختلفون عنهم فيما يتعلق بحاجاتهم الأساسية، فله حق في الرعاية الشاملة في كافة مراحل نموه وله حق في التعليم والعمل وعليه ايضاً واجبات المواطنة بقدر الاستطاعة (السمرائي، ٢٠١٤، ١٢).

انطلقت الدعوة الى التعليم للجميع في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع بتايلاند عام ١٩٩٠ بهدف توفير التعليم كحق لجميع الأطفال (السعيد، ٢٠٠٤، ٦٥)، وفي العام ١٩٩٣ تبنت الأمم المتحدة قوانين موحدة لمبدأ تكافؤ الفرص للمعوقين (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ٢٠٠٩)، وجاء المؤتمر العالمي لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الذي عقد في سلامنكا في إسبانيا عام ١٩٩٤ لتعزيز مفهوم التعليم الجامع ليشمل جميع فئات الطلبة دون النظر الى نوعياتهم أو ثقافتهم، وفي عام ٢٠٠٠ جاء منتدى دكاكر العالمي للتربية لتأكيد الدعوة الى تحقيق هدف واحد هو جعل التعليم للجميع .

فبعد ان كان تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة منذ خمسة قرون يركز على عزلهم في مؤسسات تعنى فقط بخدمات الرعاية الأولية والصحية، وكان تعليمهم يتصف بالإهمال انتقل الى المراكز الداخلية، ومن ثم إلى المدارس النهارية والفصول الخاصة، يليها برامج أخذ الطالب خارج الفصول الى الفصول العادية لبعض الوقت لخدمتهم ثم دمجهم مرة أخرى إلى أن وصلنا إلى التعليم الجامع عن طريق الدمج الشامل لجميع الطلبة في نفس الصفوف بغض النظر عن احتياجاتهم، وقدراتهم (السرطاوي وآخرون، ٢٠٠٠، ١٤).

وعليه يمكن القول أن التعليم الجامع هو الاستراتيجية الأساسية نحو تجنب الإقصاء والاستبعاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير تعليم حقيقي ذو جودة يناسب جميع الطلبة بمختلف فئاتهم وبغض النظر عن قدراتهم، وخلفياتهم، وظروفهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية (سليمان، ٢٠٠٠، ٣٢)؛ وإذا كان الطلبة لا يتمكنون من التحصيل في التعليم فالمشكلة ليست فيهم إنما هي مشكلة النظام التعليمي؛ فالتعليم الجامع يتعلق بإحداث تغييرات أساسية في كل عناصر ذلك النظام ومنها (السياسات المناهج، البنى التحتية، ممارسات التدريس، التقييم) حتى تصبح المدرسة والتعليم مرنيين وقادرين على التكيف واحتياجات كل متعلم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٥، ٥).

مشكلة الدراسة

وتتأى مشكلة الدراسة الحالية في إطار توصيات دراسات علمية كثيرة تؤكد الاهتمام بالتعليم الجامع، منها: دراسة (الجمال، ٢٠٢٠) التي أوصت بتوفير الجو المريح والمناخ التحفيزي ووضع نظام مكافئات للمرشد المتميز وتخفيف العبء والنصاب عن المعلم مسؤول ملف التعليم الجامع ليتفرغ لخدمة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. ودراسة (شهاب، ٢٠١٥) التي أوصت بدعوة مؤسسات التعليم الوطنية الى المساهمة الفاعلة في تحقيق اهداف التنمية واحترام حقوق الانسان من خلال مراعاة مواصفة الايزو رقم ٢٦٠٠٠ حول المسؤولية المجتمعية والمواصفة المتعلقة بالتمكين الالكتروني. ودراسة (العاجز، ٢٠١٤) التي أوصت بتفعيل دور الموسيقى ضمن البرامج التأهيلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ودراسة (Cate, 2015) التي أوصت بإجراء دراسات حول فلسفة الدمج واعداد المعلمين وتأهيلهم. ودراسة (Chitiyo, 2018) التي أوصت بتحسين مشاركة اولياء الامور في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتزويدهم باستراتيجية تقديم الخدمة التعليمية المناسبة لأبنائهم، وتشكيل فريق مساندة دائم في المدارس، مهامه متابعة تنفيذ سياسة التعليم الجامع وتقديم الدعم والمساندة للمعلمين، تطوير نظام للتقويم يراعي الفئات المختلفة للطلبة في ضوء مفاهيم التعليم الجامع. ودراسة (بدوي، ٢٠١١) التي أوصت بتفعيل دور ادارات مؤسسات التعليم الجامع وتفعيل دور الاخصائي الاجتماعي وتنمية الامكانيات المادية والبشرية. ودراسة (العتل، ٢٠١٦) التي أوصت بتفعيل العلاقة بين رياض الاطفال والمدارس في تركيا لنهضة مفهوم التعليم الجامع والاهتمام بالمهارات الاجتماعية (هنا، ٢٠١٨).

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما معالم التصور المقترح الذي يفعل من التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما الإطار الفكري الموجه للتعليم الجامع؟
٢. ما الأسس الفكرية لذوى الاحتياجات الخاصة ؟
٣. ما أهم التوجهات التربوية الحديثة في مجال التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة؟
٤. ما واقع ممارسة التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في المجتمع الفلسطيني؟
٥. ما معوقات ممارسة التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم الفلسطينية؟
٦. ما متطلبات تفعيل ممارسة التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة، وذلك من خلال:

١. تحديد الإطار الفكري الموجه للتعليم الجامع.
٢. إبراز وتحليل الأسس الفكرية لتربية ذوى الاحتياجات الخاصة.
٣. الكشف عن التوجهات التربوية الحديثة في مجال التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة.
٤. تحديد واقع ممارسة التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في المجتمع الفلسطيني.
٥. إبراز المعوقات التي تحول دون ممارسة التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم الفلسطينية.

٦. التعرف على أهم متطلبات تفعيل ممارسة التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم الفلسطينية.

أهمية الدراسة

- إثارة الاهتمام نحو مفهوم التعليم الجامع الذي يضمن حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم.
- إثراء الدراسة بأدب تربوي بمنحى التعليم الجامع.
- الدراسة الحالية هي الاولى في فلسطين حدود علم الباحثة التي تتناول واقع ممارسة المعلم لمتطلبات التعليم الجامع والمتمثلة بكل من (مؤشرات الشك ومواعيد التعليم ومواعيد التقويم).
- تسعى الدراسة الحالية الى بناء تصور مقترح لتطوير العمل بمنحى التعليم الجامع في فلسطين.

منهج الدراسة وأداتها

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، في وصف القضية المطروحة للدراسة، وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث، من خلال السجلات والوثائق المهمة والدراسات المتعلقة بالبحث، ودراسة العوامل والقوى المؤثرة فيها وتحليلها وإعادة تركيبها وتفسيرها واستخدمت الباحثة استبانة من تصميمها كأداة لقياس متغيرات الدراسة، والتي من خلالها تمّ الوقوف على آراء العينة في التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في فلسطين، وذلك ببناء استبانة تم تطبيقها على عينة من مسؤولي التعليم الجامع في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من فلسطين لأنها موطن الباحثة، بالإضافة إلى صعوبة التنقل بين المحافظات للإجراءات الشديدة التي يفرضها العدو الصهيوني بالأراضي المحتلة. بالإضافة إلى مقابلة مع مشرفي التربية الخاصة ومرشدي التعليم الجامع وعددهم ثمانية.

التعليم الجامع

وتعرف الباحثة إجراءات التعليم الجامع: الخدمات التعليمية التي يتلقاها الطالب ذو الاحتياجات الخاصة الملتزم بالنظام التعليمي في الصفوف الاعتيادية اسوة بباقي الطلبة، ويتطلب ذلك ممارسة المعلم مؤشرات الشك للكشف المبكر عن الاعاقة بالإضافة الى ممارسة مجموعة من المواءمات الخاصة بإعاقته وذلك لضمان تعليم وتكوين مناسب له.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتعليم الجامع

(١) مفهوم التعليم الجامع

وبعد مفهوم التعليم الجامع من المفاهيم الحديثة في الأدب التربوي، حيث إن تعريفه ارتبط بعدة مصطلحات أخرى مثل: التربية الخاصة والدمج وغير ذلك من المفاهيم التربوية الأخرى، ونظراً لما ينطوي على مفهوم التعليم الجامع من مضامين تربوية ونفسية واجتماعية مختلفة، فقد ورد عدة تعريفات للتعليم الجامع على النحو الآتي:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتربية (١٩٩٤، ١١) بأنه: " التعليم الذي يعتمد على أحقية العيش الطبيعي لجميع الطلاب في بيئة طبيعية متشابهة في الظروف البيئية نفسها، وتوفير التعليم لجميع الطلاب حسب قدراتهم وإمكانياتهم في بيئة مدرسية نظامية واحدة ومناهج مدرسية متشابهة". كما يعرف بأنه ثقافة مدرسية ترحب بالاختلاف، وتراعي الاحتياجات الفردية، كما أنه التعليم الذي لا يستثنى أحداً من الطلاب بغض النظر عن الجنس، أو الإعاقة، أو اللون، ويراعي الفروق الفردية بين الطلاب، ويلبي احتياجاتهم" (Corbett, 2001, 8).

وعرفه عابد(٢٠١٨، ٢) في المؤتمر الدولي الثامن والأربعون للتعليم بأنه حصول الأطفال والشباب على فرص تعليمية متكافئة في مدارس التعليم العام بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية أو تباين قدراتهم وطاقاتهم".

كما أنه: "دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية مع الطلاب العاديين للاستفادة من الموارد المتاحة في النظام التعليمي من أجل تحقيق المساواة والمشاركة بين الطلاب حتى ينمو نموًا طبيعيًا" (شيب، ٢٠٢٢).

بينما تعرفه السهلي (٢٠١٨) بأنه: عملية الاستجابة للتنوع في احتياجات جميع الطلاب الأطفال واليافعين والراشدين والعمل على تلبيتها من خلال زيادة المشاركة في التعلم والاندماج في السياق الثقافي والاجتماعي، وكذلك الحد من ظاهرة الاستبعاد في التعليم ومن التعلم. وترى اليونسكو أن التعليم الجامع هو عملية ديناميكية تهدف لإيجاد منظور جديد للخصائص الفردية للمتعلمين بحيث يتم اعتبارها فرص لإثراء التعلم لا مشكلات يجب مواجهتها اليونسكو (UNESCO, 2005, 12).

ويعرف أيضًا: بأنه التعليم الذي لا يستثني أحداً من الطلاب بغض النظر عن الفروق والصعوبات والإعاقات التي تواجههم، ويلبي الاحتياجات الفردية لكل منهم (ابو مرزوق، ٢٠٠٧، ٣٢٠).

وهو أيضًا: "عملية تهدف إلى الاستجابة لحاجات الطلاب المتنوعة من خلال زيادة مشاركتهم وتقليل الإقصاء داخل التعلم ومنه ويتعلق الأمر بحضور ومشاركة وإنجاز جميع الطلاب، وخاصة أولئك الذين، لأسباب مختلفة، مستبعدين أو معرضين لخطر التهميش وهو يؤكد على التعديل، والتغيير للاستراتيجيات والمضامين في ظل رؤية مشتركة تضم جميع الأطفال في نفس الفئة العمرية وتؤكد أن مسؤولية تعليم جميع الأطفال تقع على عاتق النظام التعليمي العادي" (اليونسكو، ٢٠٠٩، ٩).

وعرفته اليونسيف (٢٠٠٩، ٢٩) بأنه: "عملية تتضمن التعامل مع تنوع حاجات المتعلمين والاستجابة لها من خلال رفع سقف المشاركة في التعلم والثقافات والمجتمعات المحلية والحد من الأقصاء".

وتعرفه الأونروا^١ (٢٠١٣، ١) "منحني التعليم الذي يحترم جميع الأطفال ويلبي احتياجاتهم المختلفة، ويهتم بضرورة إزالة المعوقات المتعلقة بالاتجاهات والممارسات التي تمنع إتاحة الفرص للتعليم والمشاركة لكافة الطلاب، فهو لا يتعلق بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو بالتعليم العلاجي فقط؛ بل يسعى إلى تلبية الاحتياجات التعليمية والنفسية والصحية لجميع الأطفال". كما تم تعريفه بأنه: "منحى تعليمي يقوم على حقوق الإنسان، يقدر التنوع لدى جميع الطلاب، ويسعى لتلبية احتياجاتهم، وبشكل خاص احتياجات الأطفال المعرضة للإقصاء والتهميش (منشورات الأونروا، ٢٠١٣، ٢).

وتعرفه اليونسيف (UNICEF, 2011, 4) بأنه: "عملية التعرف إلى الاحتياجات المختلفة لجميع المتعلمين عبر المشاركة المتزايدة في التعليم والثقافة والمجتمعات والاستجابة لهذه الاختلافات، وتقليل الفصل في التعليم".

كما يعرف بأنه: "زيادة الوصول إلى التعليم للجميع عن طريق إحداث تغييرات في النظام لإزالة العقبات في البيئة والاتجاهات والسياسات والممارسات والموارد التي تمنع بعض الطلاب من الانتظام في المدرسة المحلية مع أقرانهم" (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ٢٠١٥، ١٦).

^١ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

كما يعرفه شهاب (٢٠١٥، ٦٦٠) بأنه: "مدخل لتعليم الطلاب ذوي صعوبات التعلم من خلال دمجهم مع الطلاب العاديين، يركز إلى حق الطفل في المشاركة الكاملة واحترام كافة حقوقه التربوية والمدنية والاجتماعية".

ويعرفه العطل (٢٠١٦، ١١) بأنه: "التعليم الذي يقبل جميع الطلاب كما هم بغض النظر عن الفروق التي تنشأ نتيجة القدرات الإعاقات الحالة الاجتماعية والاقتصادية، والظروف الصحية والنفسية، ويسعى لتوفير فرص متكافئة لجميع الطلاب من خلال حصولهم على تعليم عالي الجودة." كما يعرف بأنه: "التعليم الذي يدور حول كيفية تطوير المدارس وتصميمها، والفصول الدراسية والبرامج والأنشطة المناسبة لجميع الطلاب للتعلم والمشاركة سوياً، فجميع الطلاب مرحب بهم في مدارسهم لجميع الفئات العمرية، سواء العادية، أو المحتاجة إلى دعم ولهم حق المساهمة والمشاركة في جميع جوانب حياة المدرسة" (جمعية إيك الكندية، ٢٠١٧، ٢).

كما أنه: "يستخدم للتعبير عن الترتيبات التعليمية عندما يكون جميع الطلاب بغض النظر عن نوع أو درجة إعاقاتهم يدرسون في فصول مناسبة لأعمارهم مع أقرانهم العاديين في المدرسة بالحي إلي أقصى حد ممكن مع توفير الدعم لهم في هذه المدارس" (السلي، ٢٠١٨، ١٢).

ونعرفه سليمان (٢٠٠٨، ٤٠) بأنه: "ممارسة تربوية تضمن تعلم جميع الطلاب علي اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم في منظومة تعليمية واحدة من خلال مناهج مناسبة قابلة للتعديل أو التكيف، وبرامج تربوية، واستراتيجيات تدريسية تراعي الفروق الفردية لكل طالب، ووسائل تعليمية وتقنية تلبي الاحتياجات الخاصة للطلاب، إضافة إلي أساليب تقويم مناسبة للقدرات المتباينة بين الطلاب بهدف رفع مستوي إنجازهم الأكاديمي وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في بيئة التعليم الشامل".

وتعرفه الهوبي (٢٠١٨، ١٢) بأنه "تسخير الموارد المادية والبشرية بصورة متنوعة لإزالة المعوقات أمام المتعلمين والناجمة عن اختلافاتهم في الإمكانيات والقدرات والخصائص المكونة لشخصياتهم بما يضمن تحقيق أقصى كفاياتهم".

(٢) أهداف التعليم الجامع

إن تطبيق التعليم الجامع في المدارس لا يعني إحداث تغييرات فنية أو تنظيمية سطحية، بل ينطوي على تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها (السلي، ٢٠١٧):

- استيعاب وتعليم جميع الطلاب.
 - تطوير النظام التربوي لجعله يتلاءم مع الطلاب.
 - تطوير قدرات المعلمين واستثمار طاقاتهم.
 - توفير طرق التدريس وأساليب التعلم.
 - تعديل الاتجاهات نحو تغيير سياسة التعليم باعتباره حق للجميع.
 - أن كل طالب له احتياجات خاصة يجب أن تلبي.
 - إن المعلمين يجب أن يتحولوا إلى التعليم النشط والتطبيقي ؛ لذ لتفعيل عملية التدريس.
 - التركيز على التحصيل والاستفادة من التعليم بدلا من التركيز على الالتحاق بالتعليم
- أما بالنسبة لفلسطين، فإن أهداف التعليم الجامع تتركز وفقاً لالتزامات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تجاه التعليم الجامع في فلسطين (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٥) أي يهدف التعليم الجامع كما ذكر كل من (مهنا، ٢٠١٨؛ الهوبي ٢٠١٨؛ وزارة التربية والتعليم في فلسطين، ٢٠١٥؛ Chodhary, 2015؛ الأونروا، ٢٠١٣؛ أبو مرزوق، ٢٠٠٧)
- العمل التعاوني لتحقيق التزامات فلسطين تجاه واجباتها الدولية في التعليم للجميع، وأهداف الكمية المستدامة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها.

- رفع الوعي بأهمية التعليم الجامع الصديق للطفل، والتنوع في التعليم، وعدم التمييز، وتغيير الاتجاهات الخاصة بذلك.
 - زيادة فرص الوصول للتعليم من قبل الجميع عن طريق إحداث تغييرات في النظام لإزالة العقبات في البيئة والاتجاهات والسياسات والممارسات والموارد التي تمنع بعض الطلاب من الانتظام في المدرسة.
 - زيادة المشاركة الفعالة لجميع الطلاب في عملية التعلم، وتحسين مخرجات تعلمهم الاجتماعي والأكاديمي من خلال استخدام نهج عمل يتمحور حول الطفل، وتطوير مناهج مرنة ومواد تعليمية وتدريبية وآليات تقييم يمكن ملاءمتها حسب الاحتياجات الفردية للمتعلمين.
 - التمسك بالحقوق المتكافئة في التعليم من خلال تطوير نهج يسعى لإدخال تغييرات في النظام، وتقديم الدعم حسب الاحتياجات الفردية للفئات الأكثر عرضة لخطر الإقصاء من نظام التعليم أو داخله.
 - تطوير المعلمين والطواقم المساندة والإدارة المدرسية، بحيث يمتلك أفرادهم المهارات العملية والمعرفة النظرية اللازمة لتنفيذ التعليم الجامع النوعي والصديق للطفل ضمن نظام التعليم العام.
 - تعزيز الاستدامة والمساواة في المجتمع بشكل عام من خلال ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية، والأهل، وأولياء الأمور، والأطفال في تطوير بيئات التعليم الجامع الصديقة للطفل.
 - ضمان تغطية الجهود لمناصرة التعليم الجامع وبتفيذه للنطاق الكامل للتعليم من الطفولة المبكرة وحتى التعليم المهني والتعليم غير الرسمي وتعليم الكبار، و ضمان أن تكون كل بيئات التعليم خالية من العنف مع ضمان توفير الحماية لجميع الأطفال.
 - إدخال تحسينات عامة على جودة التعليم في مكونات نظام التعليم الفلسطيني كافة، عن طريق إبراز الروابط المتأصلة بين التعليم النوعي والتعليم الجامع
- وأضافت دراسة (Saloviita, 2018). أن أهداف التعليم الجامع هي:
- توفير التعليم للجميع.
 - حماية حقوق الأفراد.
 - التعرف على مهارات جميع الطلاب بالرغم من اختلافهم.
 - تنمية الوعي الاجتماعي.
 - الإعداد لتحديات جديدة.
 - تعزيز روح المؤاخاة بين الطلاب.
 - تعزيز جودة التعليم.

(٣) أهمية التعليم الجامع

تري وكالة الغوث الدولية أن للتعليم الجامع أهمية كبيرة؛ حيث يعتبر استجابة لتحديات محددة من تسرب ورسوب وتدني في التحصيل وصعوبات تعلم وصعوبات سلوكية وقدرات محدودة وطلبة ذوي إعاقة (منشورات الأونروا، ٢٠١٢)؛ لذا تبنت سياسة إصلاح التعليم في العام (٢٠١١) برنامج التعليم الجامع وأكدت على أن تعزيز المنظومة التربوية لتحديد احتياجات الطلاب المتنوعة والاستجابة لها من أهم مخرجات هذا البرنامج (الأونروا، ٢٠١١، ٧١).

وبعد التعليم الجامع "تصميماً عالمياً لضمان المشاركة الكاملة والفعالة مع إمكانية الوصول وتقديم الدعم الفردي، وتوفير النظام التعليمي الذي يلبي الاحتياجات المتنوعة للطلبة، ويخلق بيئة

تعلم غير تمييزية ويتعلق التعليم الجامع بإحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم بأكمله، وهذا يعني أن يتم إدخال تغييرات على السياسات، وتخصيص موارد وممارسات تركزية، ومناهج وتقييم وبنية تحتية، بحيث يصبح التعليم مردداً وقادراً على التكيف مع احتياجات كل متعلم، وانطلاقاً من رؤية الأونروا فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومن ضمنها الحق في التعليم (الأونروا، ٢٠١٣) واعتبرت وكالة الغوث التعليم الجامع ركيزة أساسية من ركائز عملية إصلاح التعليم بهدف تحقيق برنامج تعليمي ذي جودة عالية، قادر على استثمار القدرات الكاملة للطلبة، وهذا يواكب التوجه العالمي نحو التعليم الجامع (الأونروا، ٢٠١٢).

كما يؤدي التعليم الجامع إلى تحسين نظام التعليم والممارسات الصفية التالية (مؤنس وجمعة، ٢٠١٣):

- أ. تعليم يؤمن بالاختلافات بين الطلاب سواء كانت العمر الجنس العرق، اللغة، الإعاقة.
 - ب. تعليم يؤمن بأن جميع الطلاب باستطاعتهم أن يتعلموا.
 - ج. تعليم يركز على نقاط القوة عند الطلاب ويعمل على تعزيزها وتقويتها.
 - د. تعليم يؤمن بالبحث عن ما يستطيع الطلاب عمله، وتلبية احتياجاتهم، وقدراتهم.
 - هـ. تعليم يؤمن بالشراكة بين أولياء الأمور والمجتمع.
 - و. تعليم يؤمن بالتنوع في طرق التدريس للوصول إلى كافة الطلاب.
- وتوفر أنظمة التعليم الجامع تعليمًا أفضل جودة لجميع الأطفال، كما أنها تلعب دورًا أساسيًا في تغيير المواقف التمييزية؛ حيث توفر هذه المدارس السياق المناسب لعلاقة الطفل الأولى مع العالم خارج أسرته، مما يتيح له تطوير العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كما ينمو الاحترام والتفاهم عندما يلعب الطلاب ذوو القدرات والخلفيات المتنوعة ويتواصلون اجتماعيًا ويتعلمون معًا. فالتعليم الذي يستبعد ويفصل هؤلاء الأطفال يعمل على استمرار التمييز ضد هذه الفئات المهمشة تقليدياً

(Open Society Foundations, 2019)

كما يمكن توضيح أهمية التعليم الجامع فيما يلي حددتها دراسة (سعود، ٢٠٠٩) فيما يلي:

- ❖ يطور قدرة المعلمين علي الكشف عن حاجات الطلاب المختلفة والاستجابة لها.
 - ❖ يسمح لجميع الأطفال بالحصول علي المساعدة التي يحتاجونها لمواصلة التقدم.
 - ❖ إيجاد جو تعليم حقيقي من خلال العلاقات الجيدة بين جميع الأطفال ومعلميهم.
 - ❖ تلقي الدعم الإصلاحي والنفسي والاجتماعي خلال فترة الدراسة وما بعدها.
 - ❖ كسر طوق العزلة التي تطوق الطلاب للتمهيش والذين لديهم احتياجات خاصة.
 - ❖ تنمية مهارات الاتصال والتواصل والتفاعل الاجتماعي للفئات المهمشة.
 - ❖ التأكيد علي ثقافة التسامح وتقبل الآخر وبالتالي مزيد من الرقي الاجتماعي.
 - ❖ يرفع عن كاهل أولياء أمور الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة إحساسهم بالوحدة ويوفر التعليم الجامع طريقاً لهم نحو الدمج الحقيقي لأبنائهم.
- ولأهمية التعليم الجامع، يجب أن يتعرض له التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في سن مبكرة؛ حيث أن يعمل (Tarraf & Ali & Baraka, 2018, 12):
- التدخل السريع والحاسم لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في سن مبكرة يمكنه أن يُسفر عن نتائج إيجابية لحياة جميع الأطفال، والمجتمع ككل.
 - تجارب الأطفال الأولى تلعب دوراً مهماً في نمو الدماغ.
 - يعتبر نمو الطفل في هذه الفترة ديناميكياً أي أن التجارب خلال الطفولة المبكرة يمكن أن تؤثر على النتائج خلال مجمل حياة الفرد.

- تظهر في هذه المرحلة المهارات في عدد من المجالات، مثل: الحركية الحسية، المعرفية، التواصل والعاطفة الاجتماعية، وتنمية اللغة.
- يستمر نمو الطفل وتطويرة في كل مجال من خلال سلسلة من الخطوات والتي يتضمن عادةً إتقان المهارات البسيطة قبل تعلم مهارات أكثر تعقيداً.
- بالنسبة للأطفال الذين يعانون من إعاقة، تُعد هذه المرحلة هي الأفضل لضمان الوصول إلى التدخلات التي يمكن أن تساعد في الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة وإعدادهم للاندماج في المدارس والمجتمع.
- يمكن أن يؤدي توفير بيئة رعاية وتعلم مثالية في الوقت المناسب إلى تغيير مسار نمو الطفل على المدى الطويل، وتقليل المضاعفات الصحية والنفسية الاجتماعية.
- عندما نقارن بين قائمة إيجابيات عملية الدمج التعليمي بقائمة سلبيات نظام العزل ندرك تمام أهمية عملية الدمج التعليمي من الناحية الأكاديمية والاجتماعية، فعملية فصل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في فصول أو مدارس خاصة بهم يؤدي إلى قصور في نمو هذه الجوانب الثلاثة، كما أن من أهم سلبيات نظام العزل تغريب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لأنهم لا يحصلون إلا على القليل من المعلومات أو المهارات الخاصة بالحياة العملية والقيم التي تحكم الفروق بين الناس والتعاون والتفاعل بين الأفراد على اختلاف قدراتهم وخصائصهم، ولكن على العكس من ذلك فإن نظام الدمج التعليمي سوف يوفر لهؤلاء التلاميذ نوي الاحتياجات الخاصة فرص اكتساب المهارات التي تساعد في التفاعل والعمل في المجتمع (السعيد، ٢٠٠٥، ٤٩).

(٤) خصائص التعليم الجامع:

- هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها المدارس الملتزمة بالتعليم الجامع وقد ذكرتها دراسة (الشدفان، ٢٠٢٠، ٣٠) كما يلي:
- تضع خطة للانتقال خلال فترة من (٣) - (٥) سنوات للقيام بذلك بشكل صحيح، ومن ثم تهيئة المعلمين لتقبل التعليم الجامع، ويجب تطوير فريق دعم قائم على المدرسة لمساعدة المعلمين على مواجهة تحديات تطبيق التعليم الجامع (عبد العليم، ٢٠٠٨)
 - تعمل على إقامة شراكات حقيقية مع أولياء الأمور، للتلبية احتياجات طلبتهم، وعلى الطواقم التعليمية مناصرة التعليم الجامع وإبراز إيجابياته (Crawford, 2004)
 - قائمة على العدالة، وأن تشتمل على طلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وجميع طلبتها يستفيدون من المنهج العام من خلال التدريس الفردي، وتتريس الأقران والتعلم التعاوني، وتقديم الخدمات المساندة في بيئة التدريس العادية (السرطاوي، ٢٠٠٠)، فالمدارس بحاجة إلى أن تعكس الالتزام بالتنوع والممارسات التي تعزز الوصول إلى التعليم الجامع (Porter & Smith, 2011)
 - تشجع المعلمين والطلاب على احترام الحقوق الفردية بين الطلاب، وأن يكون الاهتمام باكتساب المهارات الاجتماعية بنفس درجة الاهتمام بالمهارات الأكاديمية (القمش والسعايدة، ٢٠٠٨).
 - تكون بيئات هذه المدارس محفزة على التعليم والتعلم من ساحات وحدائق وملاعب، وعرف تخصصية كاسب جميع فئات الطلاب، وهذا يتطلب تعديل الوضع الفيزيقي، مثل المرافق، والحمامات، ومداخل المدرسة والصفوف والمقاعد (الحريري، ٢٠٠٧).
 - يمتلك المديرون فهما لمنحى التعليم الجامع، وأن يصبحوا قادة قادرين على التغيير بشكل حقيقي، وهذا يتطلب معرفة قدرات المعلمين والموظفين الآخرين واحتياجاتهم، وتكون أولى

هذه الخطوات جعل البيئة المدرسية جامعة ألا وهي قيادة التغيير ومواجهة تحديات ذلك؛ وهذا يستلزم تكوين فرق متعاونة تحمل فكر التعليم الجامع وتعمل على تضمين الممارسات المرجوة في الثقافة المدرسية، كما أنها تضمن الاستدامة والمساءلة الجماعية (اليونسكو، ٢٠١٤).

■ معلم الصف الجامع ودوره في تطبيق هذا المنحى، فعلى المعلم أن يرحب بجميع الطلاب في المدرسة، ويقدر معارفهم ومهاراتهم، ويسمح لهم بالتعلم بما يتناسب معهم، وتناسب النشاط بشكل فردي، أو ثنائي، أو مجموعات، وأن يكون على علم بالموارد الموجودة في المجتمع المحلي التي تخدم الطلاب في عملية التعليم والتعلم، ويتشاور دائماً مع أولياء الأمور (اليونسكو، ٢٠١٤).

■ التعرف إلى احتياجات الطلاب، ويكون بقدرة المعلم على تقييم الطلاب، وتشخيصهم القائم على أدوات قياس علمية ودقيقة، وإن لم يستطع ذلك فيمكنه الاستعانة بالأخصائيين وأولياء الأمور لتحديد احتياجات الطلاب الفردية، وتخطيط الدروس وتطوير المواد والوسائل، وتكييفها (يحيى، ٢٠١١).

■ تعديل محتوى المنهج والتركيز على تعليم مهارات أساسية لنوعي الاحتياجات الخاصة، وتوفير بيئة صفية مناسبة لجميع الطلاب، وتغيير استراتيجيات التدريس والتركيز على التكرس الفردي بتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، وتطوير اتجاهات إيجابية (بطرس، ٢٠٠٩).

■ تقديم التعزيز اللفظي والمادي للطلاب في ضوء تقدمه الأكاديمي والسلوكي والاجتماعي والانفعالي، وتعزيز عملية التفاعل الإيجابي بين الطلاب (et al & Cate. ٢٠١٨).

■ تكييف البيئة والمنهج وطرق التدريس، وذلك بتوفير بيئة مناسبة لتلبية الاحتياجات الفردية، وتناسب مع الأنشطة المخططة للدرس باستخدام أساليب التعليم الحديثة والتعلم النشط، وتنمية قدرات الطلاب وتلبية احتياجاتهم (مسعود وبدارن، ٢٠٠٩).

■ دمج كل طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين من خلال تكوين مجموعات غير متجانسة، وتوفير أدوات وخبرات فنية متنوعة، وتفعيل التقييم المتنوع والمترابط بالمنهج، وإعطاء تغذية راجعة حول كيفية دعم الطلاب (القماش والسعيدة ٢٠٠٨). وهناك إجراءات مناسبة لتعليم لطلبة ذوي النمط السمعي مثل: استخدام أشرطة التسجيل، وجلس الطلاب في مقعد يمكنه من الاستماع، وإعادة صياغة الأسئلة، وتوسع سرعة الكلام ودبرته، واستخدام الأغاني والأناشيد. أما الإجراءات للطلبة ذوي النمط البصري؛ فهم بحاجة إلى رؤية الأشياء، ويستمتعون بالعروض البصرية باستخدام الحاسوب وغيره، وبحاجة لاستخدام الألوان (خصاونة وآخرون، ٢٠١٥).

■ تقييم الطلاب ضمن منحى التعليم الجامع؛ تبنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ودائرة التعليم في الأونروا التقييم النوعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتعليم الجامع، ويدعم المبادئ التي ينادي بها من مراعاة للفروق الفردية، وتقييم كل فرد وفق قدراته (عمر وآخرون، ٢٠١٠). فالتقويم يكون نوعياً إذا قام الطلاب بأداء مهام ذات معنى، وتكون مماثلة لأنشطة التعلم وتتطلب مهارات تفكير عليا، ومن أدوات التقييم النوعي: الحقائق التقويمية، المقابلات المشاهدات الصفية، المعارض والتجارب (Save the children, 2016).

■ الحقائق التقويمية: هي ملف إنجاز الطلاب، حيث يتم تجميع منظم لأعمال الطالب عبر فترة زمنية محددة، يتم مراجعتها وفق محكات معينة للحكم عليها (حميد، ٢٠١٣). ويشمل هذا التجميع مشاركات الطالب، ومحكات الحكم على جودة المحتوى، وأدلة تتعلق بتقييمه الذاتي

للمحتويات، فهي أحد أهم أشكال التقويم النوعي في الصفوف غير المتجانسة، وتعتبر عن جهد تشاركي، المعلم والطالب، فهي تصمم وفق أهداف محددة (المياحي، ٢٠١١).

المحور الثاني: الأسس التي يركز عليها التعليم الجامع

يتطلب التعليم الجامع توزيع المسؤوليات والمهام للوصول إلى تعليم شامل، ونوعي، حيث تؤمن وزارة التربية والتعليم بأن التعليم للجميع بغض النظر عن النوع الاجتماعي والقدرات والإعاقات والظروف الاجتماعية، وأن التعليم عملية مستمرة يجب أن تستجيب إلى المتغيرات العالمية، بما فيها التعليم الجامع، على وزارة التربية والتعليم أن توفر في المدارس البيئات المعززة للتعليم والنوعي والصحي، والنفسي للطلبة كافة، والعمل على إزالة المعوقات المتعلقة بالقيم والاتجاهات والممارسات التي تحول دون الوصول إلى تعليم نوعي ضمن فرص متكافئة، إن تطبيق سياسة التعليم الجامع يتطلب خطوات منسجمة مع الواقع الفلسطيني من تحديات ومعوقات (شيب ورجاء، ٢٠٢١، ٨٢).

كما يتطلب التعليم الجامع تغييراً كبيراً على مستوى السياسات والممارسات والأبنية والموارد للترحيب بفئات الطلاب جميعهم، وتوفير كل المتطلبات التي تلبي احتياجاتهم، وهذا التغيير ليس بالسهل لأنه سينعكس على جميع مدخلات العملية التعليمية وعناصرها؛ البشرية والمادية والمعنوية، ويؤثر على عملياتها وأنشطتها لتحقيق الأهداف والتوصل إلى النتائج، كما أن تعقيد الأنظمة التعليمية يمثل تحدياً عند الانتقال من النظرية إلى التخطيط، ومشكلة التطبيق في مواجهة الواقع الاجتماعي (Shamma & Loreman & Fortin, 2014).

كما يتعلق التعليم الجامع بتغيير الاتجاهات نحو الطلاب، وتغيير طريقة عمل المعلمين ومديري المدارس ومقدمي خدمات المساندة والإداريين، وتقوم سياسة التعليم الجامع على (الأونروا، ٢٠١٣):

١. الإيمان بقدرة كل طفل على التعلم، بغض النظر عن قدراته واستعداداته، كونه منحنى يقوم على أساس حقوق الإنسان، وإنه عملية تحسين نظام التعليم والممارسات الصفية والمدرسية، وتلبية احتياجات جميع الأطفال مع التركيز على الأطفال الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء، كما تعمل سياسة التعليم الجامع على تبني النموذج الاجتماعي للإعاقة.
٢. الإقرار بالاحتياجات الفردية، وبضرورة توفير الدعم المناسب لتلبيتها، وأن التعليم الجامع يؤدي إلى تطوير المجتمعات الجامعة، وتعمل سياسة التعليم الجامع واستراتيجيته على دعم نظام تعليمي أكثر استجابة لاحتياجات الطلاب بغض النظر عن الفروق الفردية بينهم وتطويره، بحيث يكون ذا جودة عالية ويتمركز حول الطفل.
٣. تطبيق التعليم الجامع باعتباره قضية مشتركة يتضمن الممارسات الجامعة لجميع مستويات النظام التعليمي بدءاً من التخطيط الاستراتيجي إلى الممارسات الصفية، ومن السياسات إلى القوانين، ومن الوصف الوظيفي إلى مواد تدريب المعلمين وسيكون التعليم الجامع في الواقع معياراً للجودة في مدارس الأونروا.
٤. تعزيز البيئة المدرسية الجامعة الصديقة للطفل الصحية والأمنة والمحفزة، كما يتعلق التعليم الجامع بالبيئة التعليمية الصديقة للطفل مع التركيز على الأطفال الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء، ويعني أيضاً بتحديد المعوقات التي تحول دون وصول كافة الطلاب إلى فرص متكافئة للتعلم والنمو والمشاركة وإزالتها، فإن قدرة الأطفال على التعلم تعتمد على مدى استجابة بيئتهم لبعض احتياجاتهم الأساسية فهم بحاجة أنهم محميون جسدياً وعاطفياً، والمدرسة الجيدة تخلق بيئة مناسبة تشعر الطلاب بالأمان والمحافظة على

٥. مراجعة الممارسات الحالية والأنظمة القائمة للتأكد من دعمها لصحة الطلاب ورفاههم، وتقديم الدعم النفسي لتعزيز الصحة النفسية الاجتماعية للطلبة، كما يقوم برنامج الأونروا للصحة المدرسية بإعادة النظر في الممارسات الحالية من منظور التعليم الجامع من خلال وثيقة استراتيجية الصحة المدرسية.
٦. تمكين المعلمين من التعرف على الاحتياجات المتنوعة للطلبة وتلبيتها، وتطوير ممارسات صفة صديقة ومتمركزة حول الطفل، وتطوير قدراتهم المتعلقة بتحديد الاحتياجات المتنوعة للطلبة وتلبيتها.
٧. وتشجيع المعلمين على توظيف مختلف طرائق التدريس والمواد التعليمية وذلك لإثراء الخبرات التعليمية والاستجابة للاحتياجات المتنوعة للطلبة بما يتناسب وقدراتهم، وتعزيز هذا النهج من خلال برامج التطوير المهني المستمر للمعلمين، بالإضافة إلى حقبة الأدوات التي ستمكن المعلمين من تحديد الاحتياجات المتنوعة للطلبة وتلبيتها.
٨. تعزيز الدعم المدرسي للطلبة ذوي الاحتياجات الإضافية، فلا بد من تعزيز أنظمة المساندة للمدارس بتشكيل فرق مساندة الطلاب من أجل تنسيق الدعم لطلبة المدرسة، ومساعدة المعلمين على تحديد احتياجاتهم التعليمية والصحية والنفسية الاجتماعية، وتلبيتها، وسيتولى المختصون التربويين والمرشدون مساعدة فرق المساندة في التخطيط وتقديم الدعم المناسب للطلبة.
٩. تطوير نظم الإحالة والدعم لتلبية أفضل لاحتياجات الطلاب المكثفة، وبالتالي فإن الأونروا ستقوم بتطوير مبادرات التربية الخاصة المتواجدة حالياً لتمكينها من تقديم الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات المكثفة، وسيجري تعزيز التعاون بين المدارس ومراكز التأهيل المجتمعي لإيجاد سبل تكون أكثر انسجاماً مع النهج الجامع للتعليم للأطفال ذوي الإعاقة.

المحور الثالث: التصور المقترح

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بمجال هذه الدراسة والاستفادة من البحوث والدراسات التي اهتمت ببناء تصور مقترح للاستفادة منها في بناء التصور الحالي للدراسة، فقد شرعت الباحثة في وضع تصور مقترح لتفعيل التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة باعتباره هدفاً رئيسياً من الأهداف التي سعت هذه الدراسة لتحقيقها، وسوف يتناول هذا المحور بالتفصيل: مصادر بناء التصور المقترح، ومنطلقاته، وأهدافه، ومتطلباته، وآليات تفعيله، والمعوقات التي قد تعوق تحقيقه وكيفية مواجهتها، والبحوث والدراسات العلمية المقترحة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مصادر بناء التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح الحالي في ضوء ما تم تحليله من دراسات، وأدبيات علمية مرتبطة بمتغيري الدراسة، وفي ضوء ما توصل إليه التحليل النظري والميداني من نتائج متعلقة بأهمية التعليم الجامع لذوى الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة، وذلك للحد من المعوقات التي قد تحول دون ممارسته لذوى الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم الفلسطينية.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح

ينطلق التصور المقترح من الآتي:

- (١) أن ذوي الاحتياجات الخاصة بشر كباقي البشر، لهم حق في الحياة كباقي أفراد المجتمع، وفي الحصول على فرص تعليمية مماثلة لأقرانهم العاديين وأيضاً المساواة بأقرانهم العاديين في الحقوق والواجبات والتعاون بينهم.

- (٢) الإيمان بأهمية التعليم الجامع لذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق تعليم فعال لهم وفقاً لاحتياجات وخصائص كل طالب حتي لا يكون عالة علي أنفسهم والأسرة والمجتمع .
- (٣) تزايد الاتجاه العالمي نحو دعم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من حقوقهم التعليمية وتأهيلهم وتعزيز قدراتهم من خلال توفير أوجه متنوعة للرعاية الشاملة لهم اجتماعياً وثقافياً وطبياً وعلمياً وإنسانياً.
- (٤) أهمية التفاعل والتواصل وتكوين الصداقات بين ذوي الاحتياجات الخاصة وبين الطلاب العاديين.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

- يهدف التصور الحالي إلى وضع المتطلبات وآليات تنفيذها؛ لتفعيل التعليم الجامع لذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة، ومحاولة التقليل من المعوقات التي قد تحول دون ممارسة، وتفرغ عن هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية هي:
- (١) تحسين جودة التعليم المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة دون عزلهم عن مجتمعهم.
 - (٢) رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة للتعايش والتفاعل مع غيرهم من الأفراد العاديين.
 - (٣) تعديل اتجاهات المجتمع ككل حول التعليم الجامع، وأهميته للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب العاديين والمجتمع ككل.
 - (٤) الاستفادة من خبرات بعض الدول لتفعيل التعليم الجامع لذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين.

رابعاً: متطلبات التصور المقترح:

- (١) متطلبات خاصة بالنظام المؤسسي: وهي المتطلبات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية بدءاً من وزارة التربية والتعليم وانتهاءً بالمدرسة لتفعيل التعليم الجامع لذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة، وهي تتضمن التشريعات واللوائح والمتطلبات الإدارية والمادية.

٢. **متطلبات تشريعية:** وهي المتطلبات الخاصة بالإجراءات والقوانين التعليمية، واللوائح والقرارات التعليمية التي تصدر من الجهات السيادية بالدولة، ومنها: اصدار التشريعات والقوانين التي تضمن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الجيد ضمن مجتمعه ودون عزلهم.

٣. **متطلبات إدارية وتنظيمية:** وهي المتطلبات الخاصة بالإجراءات التي يُمكن للمؤسسات التعليمية القيام بها، ومنها: تقديم كافة التسهيلات داخل المدارس من أجل حصول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة علي التعليم الجيد والممتع والمشوق، وتوفير المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين للتعامل والتفاعل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير إدارات المدارس بما يتيح لها الفرصة الملائمة لتحقيق الكفاءة اللازمة لإدارة مواردها البشرية والمادية لتناسب مع التعليم الجامع.

٤. **متطلبات خاصة بالبيئة التعليمية:** وهي المتطلبات التي تتعلق بتهيئة البيئة التعليمية لاحتواء التعليم الجامع وتزويدها بالإمكانات والموارد والمصادر المادية والتعليمية، وتتضمن: توفير كافة الامكانات والتجهيزات المادية والتكنولوجية التي تساعد الطلاب ذوي الطلاب الخاصة في الحصول على أفضل فرص تعليمية.

٥. **متطلبات خاصة بالمناهج الدراسية:** ويقصد بها جميع الإجراءات التي يجب اتخاذها لتوفير مناهج تتناسب مع احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها: إعداد

مناهج دراسية متكاملة تتناسب مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة وتتيح لهم فرص التعليم وتكسيبهم خبرات عديدة وتنمي مهاراتهم الشخصية والاجتماعية والتربوية والحياتية.

(٢) متطلبات خاصة بالمعلم: ويقصد بها جميع الإجراءات والأعمال التي يجب على المعلم القيام بها لدعم وتفعيل التعليم الجامع لذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين على ضوء بعض التوجهات التربوية الحديثة، ومنها: إعداد وتأهيل وتدريب معلمين لديهم الكفاءة والقدرة على مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على التعلم والتقدم الدراسي.

(٣) متطلبات خاصة بالطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة: وهي الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها: حقهم في حياة كريمة وتعليم جيد يحترم خصائصهم واحتياجاتهم وقدراتهم ويتصف بالعدل والمساواة والتعاون مع الآخرين.

(٤) متطلبات خاصة بأولياء الأمور: وتتضمن الحقوق والواجبات التي يجب أن يقوم بها أولياء أمور الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان تعليمهم كباقي زملائهم العاديين، ومنها: توفير المناخ الأسري الداعم للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة للاندماج في المجتمع والتعلم والحياة، تعاون المدرسة مع أولياء الأمور لضمان تنفيذ الخطط العلاجية.

المراجع

١. السالمي، ماجد محمد أحمد (٢٠١٧). برنامج تدخل مبكر لتحسين جودة الحياة لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية البسيطة في إطار الدمج، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٢. السامرائي، صبحية (٢٠١٤). رعاية المعوقين والتكامل الأسري، دراسة ميدانية علي عينة من الأطفال ذوي الإعاقة العقلية، الوركاء، بغداد.
- ٣- سعود، سارة و بدران، شبل (٢٠٠٩). التعليم للجميع، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، القاهرة.
- ٤- السعيد، حمزة خالد (٢٠٠٤). اتجاهات معلمي المدارس العادية نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس العادية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، مج ٤، ع ١٥.
- ٥- سليمان، نجدة إبراهيم على (٢٠٠٠). نظم التعليم في التربية الخاصة، القاهرة: الشمس للطباعة.
- ٦- السهلي، عبد العزيز (٢٠١٨). أخلاقيات الدمج للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، طنطا بوك هاوس، الرياض.
- ٧- شهاب، لبنى (٢٠١٥). دراسة مقارنة لتفعيل مبادرة التعليم الكوكبي في تحقيق التعليم الجامع المدرسي بكل من جمهورية جنوب أفريقيا واستراليا، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، ٢١ (٢).
- ٨- شبيب، معمر عبد الرحمن؛ رجاء، ثائر علي (٢٠٢١). التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين، المجلة العربية للنشر العلمي، ع (٣٤).
- ٩- عابد، حسام عطية حسين سالم (٢٠١٨). برنامج تدريبي لتحسين اللغة البراجمانية لدى الاطفال المعاقين عقليا في مدارس الدمج، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، ع (١٦).
- ١٠- عبد العليم، فاطمة عبد الحفيظ (٢٠١٦). تشريعات التربية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، مج ٢٩، ع ١، ص ص ٢٢٩ - ٢٧٢.

-
- ١١- العاجز، فؤاد؛ عساف، محمود (٢٠١٣) أنماط رعاية الطلبة المعوقين بمدارس التعليم العام بمحافظة غزة وسبل تحسينها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية بغزة، مج ٢١، ع (٣).
- ١٢- العاجز، فؤاد؛ عساف، محمود (٢٠١٤). جهود مدير المدرسة الأساسية بمحافظة غزة في تحسين الأساليب التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية بغزة، مج (٢٢)، ع (٤).
- ١٣- العطار، نسمة حسين (٢٠٢٢). حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الفلسطيني: دراسة تحليلية مقارنة بالشرعية الإسلامية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة.
- ١٤- العطل، مازن (٢٠١٦). درجة ممارسة معلمي مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة للمنحى الجامع للتعليم والتعلم وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة.
- ١٥- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (٢٠٢٠). التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٢٠.

- 16- Cate, I. Markova, M. Krischler, M. Krolak, S. (2018). Promoting Inclusive Education: The Role of Teachers' Competence and Attitudes. *Insights into Learning Disabilities*, 15(1), pp49-63.
- 17- Chitiyo, J, Brinda, W. (2018). Teacher Preparedness in the Use of Co-Teaching in Inclusive Classrooms. *Support for Learning*, 33(1):38.
- 18- Gillard, D. (2018). Education in England: A history, *Beginnings*, Vol.2, PP 1500- 1600.
- 19- Saloviita T. (2018). Attitudes of Teachers Towards Inclusive Education in Finland, Scandinavian, *Journal of Educational Research*, 1-13.